الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-12-20

الشروق

أحزاب تطالب المحكمة الدستورية بالتدخل لإيجاد مخرج للأزمة

الداخلية تتدخل "لفك" الانسدادات بالبلديات !

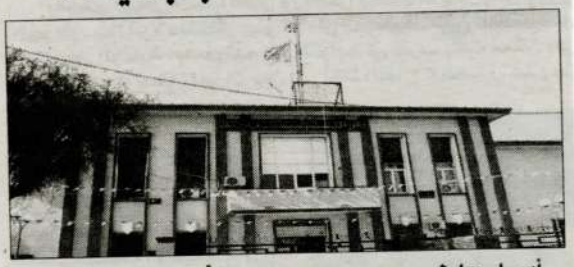

أسماء بهلولي

تدخلت مصالح وزارة الداخلية في عدة بلديات من الوطن عبر ممثليها لفك النزاعات القائمة بين المنتخبين الجدد وتفادي سيناريو الانسداد الذي بات يهدد المجالس المحلية في أعقاب محليات 27 نوفمبر الفارط، في حين أعربت تشكيلات سياسية عن استعدادها لتوجيه مراسلة للمحكمة الدستورية تدعوها للتدخل وإيجاد مخرج للأزمة.

لجأت العديد من المجالس البلدية التي شهدت انسدادا مؤقتا بسبب الصراعات الناتجة عن التحالفات السياسية، إلى ممثلي ولاة الجمهورية للبحث عن صيغة قانونية ترضي جميع الأطراف، خاصة في البلديات التي صعب فيها انتخاب الرئيس والأعضاء الجدد وتسبب الأمر في عجز المنتخبين الجدد عن إيجاد حل توافقي يفضي لانتخاب رئيس بلدية، وهو ما حصل في بعض المجالس على غرار بلدية بسكرة، أين تدخل هناك حسب - مصادرنا - الوالي لفك النزاع القائم بين الأفلان والارندي وحمس بعد أن رفض رئيس المكتب - الأكبر سنا - فتح باب الترشيحات بالنسبة للأحزاب التي حصلت على نسبة متقاربة في هذه المحليات، وهذا حسب ما ينص عليه قانون البلدية المعدل.

ولم تتوقف الصراعات عند هذا الحد، فلحد كتابة هذه الأسطر لاتزال ولاية العاصمة تشهد خلافات داخلية بين الأحزاب السياسية المتصارعة فيما بينها على منصب "المير" على وجه الخصوص، هذا الأخير الذي بات ينبئ بانسداد وشيك في عدد من البلديات، ما يتطلب تحركا سريعا من مصالح الداخلية لإيجاد حل لهذه الأزمة قبل أن يتطور الوضع، وهو ما أكد عليه القيادي في حركة مجتمع السلم أحمد صادوق الذي كشف عن التحضير لتوجيه مراسلة للمحكمة الدستورية يطالب من خلالها هذه الأخيرة بإيجاد مخرج قانوني يرضي كافة الأطراف الفائزة في هذه الانتخابات، مشيرا في تصريح لـ"الشروق" أن الأوضاع في المجالس الجديدة تنبئ بانسداد كبير بسبب سوء قراءة المادة 65 من قانون البلدية المعدل، خاصة في ظل وجود عدة بلديات فاقت فيها النسبة المحققة للأحزاب الفائزة 35 بالمائة قائلا: "المحكمة الدستورية هي المخولة الوحيدة للبحث في هذه القضية وعليه هي مطالبة بإيجاد مخرج قانوني واضح".

ونفس الشيء، أكده القيادي في التجمع الوطني الديمقراطي العربي صافي الذي لم ينف في تصريح لـ"الشروق" وجود عدة بلديات لا تزال تعاني من شبح المادة 65، قائلا: "لا نزال ننتظر تدخل الولاة لفك هذه القنبلة، خاصة في ظل الغموض الذي أثارته هذه المادة التي أتعبت الأحزاب السياسية الفائزة في هذه الانتخابات وتسببت في نفس الوقت في خسارة بعض المنتخبين الجدد لمناصب كانوا يعولون عليها لاكتساح المجالس نتيجة التحالفات التي تمت بين الأحزاب السياسية التي تمتلك أقل عدد من المقاعد مقارنة بأخرى"، وحسب المتحدث فإن الأرندي لا يزال يحصي عدد المجالس التي فاز بها في انتظار استكمال العملية التي انطلقت يوم الأربعاء الماضي، مشيرا أن حزبه باق في طليعة الأحزاب السياسية رغم الخسائر التي تكبدها نتيجة قانون الانتخابات والبلديات في نفس الوقت.

الشروق

في انتظار الإعلان عن الفائز في انتخابات المجلس الولائي اليوم

وجـــوه جديـــدة وأخـــرى قديمـــة تفوز برئاسة بلديات العاصمة

أفرجت، أمس، العديد من بلديات العاصمة، عن أسماء "الأميار" الفائزين في الانتخابات المحلية التي جرت بتاريخ الـ27 من نوفمبر الماضي، بعدما أعطى الصندوق كلمته الأخيرة في تحديد من سيعتلي كرسي كل بلدية، في انتظار إتمام عملية الاقتراع ببلديات ما زالت بين مد وجزر، لتحديد رئيسها في الوقت بدل الضائع، حيث تشير مختلف الأصداء إلى أن الكثير من الشباب والوجوه الجديدة تكون قد فازت بالرئاسة، في حين عادت أخرى قديمة للظهور مجددا، لتبقى الأنظار مشدودة ببعض البلديات المتبقية.

راضية مرباح

أعلنت العديد من بلديات العاصمة، أمس، عن الأسماء الجديدة الفائزة لرئاسة البلديات، حيث تشير أغلب الأصداء والتصريحات ذات الصلة بالشأن المحلي، إلى أن عددا من البلديات ستشرف عليها بعض الوجوه الجديدة، التي تكون قد فازت لأول مرة لتسيير شؤون المجلس الشعبي البلدي، كما ظهرت نسبة معتبرة منهم من فئة الشباب لقيادة الشؤون المحلية لكل بلدية، في تجربة رائدة، ينتظر منها الكثير بإقحام أفكار جديدة، تخرج بعض المجالس من الركود وتحييها من أجل مواكبة التنمية والتطور الذي يطمح إليه المواطن.

آخر الأسماء التي تمكنت "الشروق" من معرفة أصحابها الفائزين، على سبيل المثال لا الحصر، في انتظار ورود النتائج الأخيرة، نذكر العائد إلى بلدية بن عكنون، ياسين بن عامر، وعمامرة محمد، مجددا على رأس بلدية بلوزداد، الشاب سلامي لطفي، على رأس بلدية سيدي أمحمد، بيلوم مراد "ميرا" لبلدية المحمدية، وحديث عن فوز صيد صديق على رأس بلدية برج الكيفان، جمال شنشان، "ميرا" للمعالمة، وبلقاسم فراجي، يفوز بكرسي بلدية زرالدة.

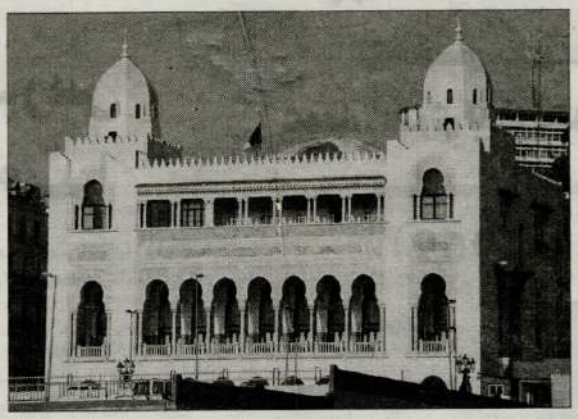

كما تم تنصيب رئيس بلدية العاشور، في انتظار الإعلان عن الأسماء الأخرى التي ستفوز على رأس البلديات المتبقية اليوم، كآخر أجل، بسبب المنافسة الشرسة بين المترشحين، وذلك بالموازاة مع موعد الإعلان عن الناجح لرئاسة المجلس الشعبي الولائي في الانتخابات المفصلية، المنتظر تنظيمها اليوم بمقر ولاية الجزائر، حيث ينتظر أن يكون كرسي رئاسته هذه المرة من نصيب العنصر النسوي، بحسب كل الأصداء، ويدور حديث عن تنصيب امرأة كرئيسة للمجلس الشعبي الولائي عن حزب الأفالان، خلفا لكريم بنور، الذي اعتلى المنصب ذاته لعهدتين متتاليتين، بعدما انسحب من الانتخابات المحلية الماضية.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

مراسم تنصيب رئيس المجلس الولائي في البويرة تتحول إلى معركة وإصابة منتخب بجروح !

أصيب، مساء أمس، منتخب في المجلس الولائي الجديد بجروح على مستوى العين بعد الاعتداء عليه من قبل أحد المنتخبين في المجلس الولائي برشقه بمفتاح مركبة، بعد مناوشات بين أزيد من 10 منتخبين قبل انتخاب رئيس المجلس الجديد.

خلفية المعركة كانت شرارتها الأولى تدخل أصغر منتخب للإشراف على العملية الانتخابية، غير أن أحد المنتخبين في المجلس قاطعته بعد تأويل كلامه، لكن تدخل منتخبين آخرين لمطالبته بإتمام حديثه زاد الطين بلة، وارتفعت وتيرة المناوشات والملاسنات الكلامية بين المتخاصمين في القاعة إلى درجة رشق بعضهم بعضا بقارورات الماء، وأثناءها رشق أحد المنتخبين غريمه بمفتاح سيارة فأصابه على مستوى العين.

وقد تدخل أعوان الحماية لنقل المصاب إلى المستشفى، وتوقفت العملية الانتخابية لأزيد من ساعة، وقد تدخل الوالي لتهدئة الوضع ولّم شمل الأعضاء، وكانت له جلسة خاصة قصد تهدئة الغاضبين من مختلف التشكيلات السياسية.

بوعلام هبول

الشعب

بعد أسابيع من إعلان النتائج

شبح الانسداد يهدّد المجالس المنتخبة

تعرف عملية تنصيب المجالس الولائية والبلدية وانتخاب رؤسائها، تأخرا بسبب تداخل عدّة عوامل، بعد قرابة ثلاثة أسابيع من الإعلان عن النتائج المؤقتة للمحليات، حيث كان من المفترض التعرف على هوية رؤساء المجالس المنتخبة، 13 يوما بعد ظهور نتائج الإنتخابات.

هيام لعيون

كان من المفترض تنصيب "الأمير" ورؤساء المجالس الولائية في غضون 13 يوما، بعد إعلان النتائج المؤقتة من قبل السلطة المستقلة للأنتخابات، طبقا للمادة 64 من التعديلات التي أجريت على قانون البلدية والتي تنص على أن الوالي "يستدعي المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي خلال الثمانية (8) أيام التي تلي إعلان النتائج النهائية للانتخابات"، فيما تنص المادة 64 مكرر على أن المجلس الشعبي البلدي "يجتمع تحت رئاسة المنتخب الأكبر سنّا قصد انتخاب رئيسه خلال الخمسة (5) أيام التي تلي تنصيب المجلس.

أعاقت عملية تنصيب المجالس، عديد المعطيات، منها انتظار الفصل في الطّعون المودعة لدى مجلس الدولة، إلى جانب فشل التحالفات والإنقسامات الحاصلة بين المنتخبين.

كما أن بروز عوامل مثل، وجود تدخلات محلية ومعزولة من قبل أعوان الإدارة ومحاولة توجيه التحالفات لصالح حزب ما، فضلا عن ما أسمته تشكيلات سياسية، وجود ثغرات وغموض في قانوني البلدية والولاية، أمر حال دون استكمال العملية، وقد يؤدي الى حالة انسداد.

ولحد كتابة هذه الأسطر، لا يزال الصراع قائما حول الظفر بمنصبي رئيس المجلس الشعبي البلدي والولائي، في عديد المناطق، خاصة وأن انتخابهما يُحتكم فيه لتحالفات قد ترهن نتيجة المحليات، بعد تحالف الفائزين ضد أو مع أحد المنتخبين الذي لم يحصل على الأغلبية المطلقة ـ 50 زائد واحد ـ، التي حدّدها قانون البلدية والولاية.

في هذا الإطار، أشارت حركة مجتمع السلم على لسان عبد العالي حساني شريف، أن عملية تنصيب المجالس المنتخبة الشعبية الولائية المُنبثقة عن محليات 27 نوفمبر الفارط، متواصلة إلى اليوم، كاشفا أن عملية تنصيب المجالس المنتخبة وانتخاب رؤسائها، عرقلتها عديد الأمور، أولها وجود تصرفات محلية معزولة صادرة عن بعض رؤساء الدوائر، بحسبه، الذين تدخلوا في العملية بطريقة غير مباشرة، من أجل العمل على توجيه بوصلة نتائج التحالفات، في الاتجاه الذي يريدونه باستعمال نفوذهم.

كما أكد نفس المتحدث، في اتصال مع "الشعب"، أن العملية تعطلت أيضا بسبب الطعون على مستوى مجلس الدولة، حيث يختلف الأمر بالنسبة لطعون القوائم الفردية التي يعترض فيها بعض المنتخبين على عدم الفوز بمقعد، بالرغم من تحصلهم على أكبر عدد من الأصوات، على أن يتم الفصل فيها خلال الساعات المقبلة، لأن مجلس الدولة فصل في جل الطعون، لتتم عملية التنصيب خلال الأسبوع الجاري.

ولمح حساني، إلى التوجه نحو الانسداد في المجالس، مع تركيبتها الحالية والنمط الانتخابي وتعديل قانون البلدية ضف إلى بروز عامل المال السياسي الذي عاد بقوة، وبات يهيمن على المشهد، من خلال شراء المقاعد، وهي صورة أخرى من صور المال الفاسد الذي حاول القانون الانتخابي الجديد المعدل خلال السنة الجارية محاربته بكل أشكاله، لكن تعديل قانون البلدية المنتظر يجب أن يأخذ في الحسبان كل هذه الأمور.

إلى جانب ذلك ـ يقول نفس المتحدث ـ وجود أطراف في الإدارة، وهي حالات معزولة، تغذّي هذه الإنسددات وتعمل على استمرارها، معطيا مثالا عن ممهّدات الانسداد، ما تعلق بمسألة فوز قائمة وحيدة بنسبة 35٪ على مستوى أي مجلس بلدي وعدم تصويت الشركاء لمرشحها، حيث أن القانون ـ يضيف ـ لم يُوضح هذه النقطة الغامضة، فيما يترقب الجميع النتيجة النهائية وتجاوز حالة الانسداد التي هي غير بعيدة في حال عدم تسوية الأمور في الآجال المحددة.

من جهة أخرى، أكد ممثل حمس، أن الحركة تحصلت على 100 مجلس شعبي بلدي نصبت لصالحها، ومجلسين شعبيين ولائيين، في انتظار استكمال علمية تنصيب باقي الولايات.

من جهته، شدد صافي العربي، المكلف بالإعلام بحزب التجمع الوطني الديمقراطي، على أن العديد من المجالس الولائية والبلدية لم يتم الفصل فيها ولم تُنصب بعد، في انتظار استكمال العملية، خاصة ما تعلق برد مجلس الدولة حول عملية الطعون.

وكشف العربي صافي، في إتصال مع "الشعب"، أن أكبر سبب أعاق التنصيب، الطعون المودعة لدى مجلس الدولة، وقال إنها "ليس لها آجال باعتبار أنها محكمة تعمل على مدار الساعة، وتعتبر الطعون إدارية ككل الطعون، وقد يكون مشكل في الشكل، يستلزم رفع الطعن من جديد من أجل النظر في الموضوع". وطرح المكلف بالإعلام بالأرندي، مسألة وجود ثغرات ونقائص في قانون البلدية المُزمع تعديله مستقبلا.

وامتعض عديد المنتخبين، تحدثت إليهم "الشعب"، من حرمان القائمة الفائزة أو الفائز في المحليات بنسبة غير مطلقة، من الحفاظ على مكانته التي يمنحها إياه الناخب، حيث يستطيع الشركاء الإطاحة به من خلال التحالفات ضده، وهو ما أثار حفيظة عدد من المنتخبين، ما جعل القيادي في الأرندي، يشدد على أن التأخرات والإنسدادات خلقها النظام الإنتخابي، الذي ترك كل الإحتمالات واردة ومفتوحة.

وإن استمرت عملية عدم توافق أعضاء المجلس البلدي حول هوية "المير" الجديد، ستذهب العديد من المجالس الى انسدادات تعيق عملية التنمية مستقبلا، وتطرح إشكالية تسييرها.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

ضغوطات بعض الأحزاب ساهمت في تعفين الوضع

"الانقلابات" عمقت حالة الانسداد في المجالس المحلية

يتواصل تنصيب المجالس المحلية المنتخبة في أغلبية الولايات، مع تذليل آخر الصعوبات التي عطلت مسار التنصيب. وأشار ممثلو أحزاب يتنافس منتخبوها على السيطرة على رئاسة هذه المجالس إلى تحقيق تقدم لافت في العملية وأنه لم يتبق إلا عدد من الحالات العالقة، بالموازاة مع ذلك تسلم الولاة آخر البيانات من قبل سلطة الانتخابات والصيغ التنفيذية للقرارات الصادرة عن مجلس الدولة في الطعون التي دعت إلى إعادة النظر في النتائج.

ف. جمال

● أفاد صافي لعرابي، المكلف بالإعلام في المكتب الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي، في اتصال هاتفي مع "الخبر"، "بالنسبة لعملية التنصيب، الأمور في طريقها للانفراج في أغلب المجالس، لكن الأكيد أن كثيرا من القوائم لن تكون راضية في ظل الشعور بأن النصر الذي حققته سرق منها"، في إشارة إلى التحالفات التي سمحت بقوائم صغيرة بقلب الكفة لصالحها والاستحواذ على هياكل مجالس محلية على حساب قوائم أخرى حققت أغلب المقاعد.

"الأرندي": الأمور في طريقها إلى الانفراج

وأرجع لعرابي تأخر مسار التنصيب عن الآجال القانونية المتضمنة في قانون الانتخابات إلى تأخر الفصل في الطعون المودعة لدى مجلس الدولة، ما أدى إلى عدم تجهيز محاضر الفرز النهائية التي يستند إليها في مباشرة عملية التنصيب، مضيفا عاملا آخر عطل مسار التنصيب يتعلق، حسب قوله، بفشل التحالفات بين الكتل، منبها إلى وقوع تحالفت في آخر لحظة، ما قلب المسارات وأعاد المفاوضات إلى نقطة الصفر.

ولفت مسؤول "الأرندي" إلى أن الإطار القانوني الذي يضبط اختيار رؤساء المجالس البلدية "لم يساعد في تسوية الإشكالات القائمة في غياب آلية واضحة تتحكم في المسار، مما أوقع القائمين على تنصيب هذه المجالس في ورطة وفتح باب الاجتهادات التي تمس بروح القانون"، مستدلا بالمذكرة التوضيحية الصادرة قبل أسبوع عن والي ولاية جنوبية، أتاح فيها للقائمة التي حققت 35 بالمائة من الأصوات فرصة استنفاد كل المحاولات لاختيار واحد من أعضائها لرئاسة المجلس البلدي، من خلال تقديم مرشح جديد في حال عدم حيازته على الأغلبية، ما يعتبر "إضاعة للوقت".

ولفت لعرابي إلى أن سبب الاختلالات في صياغة التشريعات الخاصة بالجماعات المحلية (قانون البلدية والولاية) والانتخابات مرده عدم تولي ذوي الخبرة في الشأن المحلي أو ما أسماهم الممارسين الذي خبروا التسيير المحلي صياغة هذه التشريعات، معربا عن أمله في أن تتضمن الإصلاحات المقبلة حلولا إبداعية لإنهاء اللبس الذي طبع تنصيب هذه المجالس.

التحالفات سمحت بقوائم صغيرة بقلب الكفة لصالحها والاستحواذ على هياكل مجالس محلية

"حمس": رصدنا ضغوطا على قوائم ومنتخبين لفض الشراكة

نبه الأمين الوطني للإعلام في حركة مجتمع السلم، ناصر حمدادوش، أنه "إلى جانب تأخر صدور الأحكام القضائية في الطعون، وقفنا على تعطيلات غير مفهومة وغير مبررة للعملية"، معتبرا ذلك "مؤشرا سلبيا". وقال في رده على سؤال لـ«الخبر" إن كان يرى أن حزبه مستهدف بهذه العملية لمنعه من تحقيق أهدافه: "لا يمكنني القول بأننا مستهدفون، لكن ما يجري يفتقد للمنطق"، في تلميح إلى وجود ضغوط على قوائم أو منتخبين لفض الشراكة مع قوائم أخرى والدفع بهم إلى تحالفات جديدة. وأرجع الإشكالات القائمة إلى التعديلات الجديدة على قانون الانتخابات الجديد، عبر خفض عتبة الحصول على مقاعد في المجالس من 7 بالمائة من الأصوات إلى 5 بالمائة، ما أفرز تعدد القوائم وصعب التحالفات.

وأوضح: "نحن نقف الآن على مجالس مشكلة من فسيفساء ونخشى أن ينعكس ذلك على استقرارها، وهو ما لا نتمناه".

صفقة تحت الطاولة بين "الأفالان" و"المستقبل"

أشارت مصادر من جبهة التحرير الوطني إلى أن الحزب بدأ يسترجع المبادرة في العديد من المجالس، بعدما كان على أبواب انتكاسة تاريخية في عدد المجالس التي عادت إليه مع وقوف قطاع من الكتل ضده، رغم تصدره النتائج الوطنية من حيث عدد المقاعد المحصل عليها. وحسب هذه المصادر فإن توافقا جرى بين قيادتي الأفالان وجبهة المستقبل المشكلة من كوادر ومرشحين قادمين من الحزب الواحد سابقا، للعمل المشترك وتقاسم مقاعد في المجالس المحلية، في صفقة يعتقد أنها تمتد آثارها إلى انتخابات تجديد مجلس الأمة.

وتسعى قيادة "الأفالان"، التي سيغادر 27 من ممثليها مجلس الأمة مقاعدهم لتعويضهم بعدد مماثل من المقاعد على الأقل، إلى تحقيق صفقة تبادلية مع جبهة المستقبل، رغم صعوبة التحدي في ظل التوقعات بتعدد الترشيحات ووجود قوى منافسة ترى نفسها الأحق بعضوية الغرفة العليا للبرلمان.

ف. ج

احتجاجات عارمة في عين الرمانة بالبليدة

مواطنون ينتفضون "لاحترام إرادتهم الانتخابية"

● حاصر مواطنون في عين الرمانة بالبليدة، صبيحة أمس، مقر بلديتهم وأحكموا سيطرتهم على مدخلها اعتراضا منهم على نتائج الانتخابات التي جرت نهاية الأسبوع بين المترشحين، التي أفرزت انتخاب رئيس لمجلسهم البلدي، داعين الوالي إلى التدخل واحترام اختيارهم والأصوات المعبر عنها بالأغلبية. المواطنون الذين قاموا برفع لافتة كتب عليها "الشعب يريد الوالي.. لا للعصابة"، قالوا خلال وقفتهم الاحتجاجية إنهم يريدون احترام خيارهم في الانتخاب ورفض التحالفات التي أقصت من منحوهم أصواتهم وحصولهم إلى أغلبية نسبية، وهم يطالبون الإدارة المسؤولة بأن تتدخل وتنصفهم في خيارهم، متمسكين بقرارهم وخيارهم أن تعود رئاسة المجلس إلى أصحاب الأغلبية النسبية وأن يسقط التحالف الذي لم يحترم اختياراتهم.

يشار إلى أن عملية انتخاب جرت نهاية الأسبوع لاختيار من سيكون على رأس المجلس البلدي بعين الرمانة، لكنها لم تكتمل بسبب احتجاج مواطنين وأنصار مترشحين ورفضهم النتائج التي أقصت، حسبهم، أصحاب أكبر عدد من الأصوات والمقاعد، فيما تبقى بلدية عاصمة الولاية، ونحن نقترب من الأسبوع الرابع من تاريخ إجراء انتخابات 27 نوفمبر، تنتظر تنصيب مجلسها البلدي ومجلسها الولائي بسبب حجم الطعون المرفوعة إلى اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات، وهي فترة دراسة الطعون وإعداد التقارير النهائية، في انتشار مكثف للإشاعة والتراشق وزعزعة الثقة بين المتحالفين، لدرجة التخوف من وقوع "فوضى" أو ما وصفه البعض بـ"الخيانة" والطعن في الظهر، مثل ما حصل ببعض البلديات.

ب. رحيم

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

FAIT COLLATÉRAL DES DERNIÈRES LÉGISLATIVES

L'idée géniale d'une Tiaretie

IL S'AGIT d'un véritable projet intégré, où s'imbriquent plusieurs chapitres créatifs et très animés, et où l'apport de plusieurs acteurs sectoriels est clairement défini et surtout, souhaité.

MOHAMED OUANEZAR

À la faveur d'une campagne électorale très animée, pour le compte des législatives écoulées, une jeune candidate à la députation, Djekhdene Tata en l'occurrence, a eu l'occasion de sillonner en profondeur sa région. Cette issue collatérale des dernières législatives, a fini par faire émerger et germer une idée de projet passionnante, dans l'esprit de cette jeune femme de la ville de Tiaret. Chef de bureau de l'agence gouvernementale d'information APS à Tiaret, cette jeune femme qui active sur la place locale, a désormais trouvé son dada. Tout au long de sa campagne électorale, elle a eu l'occasion de s'enfoncer davantage à l'intérieur de cette wilaya phare des Hauts-Plateaux. Résultat inéluctable de cette vadrouille électorale, un constat désolant sur ce décor chaotique de ce que l'on pourrait appeler les vestiges et les repères historiques et culturels de l'ancienne dynastie rostémide (761). Il faut préciser que Tiaret recèle quelque 400 sites archéologiques et culturels, dont six sont classés recelant une valeur historique, culturelle et touristique de grande valeur. Face à cet état des lieux délabrés, elle décide de lancer un projet d'envergure, qui constitue une œuvre d'utilité publique de grande importance, tout d'abord. Mais aussi une initiative et un acte citoyens, qui démontrent ce niveau de conscience dont a besoin le pays pour avancer sereinement. Il s'agit

Djekhdene Tata

de l'élaboration d'une encyclopédie multidisciplinaire, sous l'intitulé générique « Les personnalités et les monuments de la wilaya de Tiaret ». Une fiche technique a été élaborée et un plan de travail tracé, le tout remis au wali de Tiaret, pour consultation et implication. Le projet a de quoi faire rêver plus d'un parmi les amoureux de l'antique Tihert. L'encyclopédie ne se contentera pas de recenser les monuments et les personnalités de la région, mais elle s'élargira à des travaux de recherches poussés, conjointement avec les laboratoires de recherches universitaires, les experts et les chercheurs universitaires, les archéologues et autres acteurs… En plus de cela, il sera question de recenser l'ensemble des personnalités historiques et celles ayant marqué la région, dont les imams, les chouyoukhs de zaouïas, et même les présidents de clubs sportifs, les walis, les intellectuels, syndicalistes, les politiques, les doyens de facultés, directeurs d'école, etc. Le projet englobe aussi des produits et des thématiques corollaires, qui pourraient drainer des dividendes pour l'ensemble des régions de la wilaya. Des CD, DVD et autres produits numériques, dont des sites Internet sont également dans le viseur d'une jeune équipe constituée, qui devra prendre en charge ce projet grandiose. En définitive, le projet qui se veut inclusif et concerté, avec une approche très pragmatique et réaliste, ne se contente pas d'une simple opération d'élaboration d'une encyclopédie multidisciplinaire. En fait, il s'agit d'un véritable projet intégré, où s'imbriquent plusieurs chapitres créatifs et très animés, et où l'apport de plusieurs acteurs sectoriels est clairement défini et surtout, souhaité. La mise en œuvre d'une telle initiative, qui recèle une dimension économique, sociale, culturelle et environnementale à multiples facettes, pourrait être un véritable catalyseur à une croissance économique régionale multiple. C'est une vaste entreprise qui intègre dans son giron plusieurs secteurs ministériels, dont les collectivités locales, le tourisme, la culture, l'environnement, la formation professionnelle, l'enseignement supérieur, l'Éducation nationale, etc… Ainsi, le projet vise à capitaliser les ressources archéologiques, les vestiges historiques et l'héritage patrimonial matériel et immatériel de la région, pour en faire une industrie locale sur le plan touristique, culturel, artisanal et même environnemental. La fiche technique et l'approche méthodologique remises au wali de Tiaret au mois de juillet écoulé, recèlent d'importantes informations au sujet de ce patrimoine riche et varié délaissé et soumis à l'érosion et au vandalisme. « J'ai visité plusieurs sites et lieux, durant ma campagne. Ce qui m'a permis d'avoir une idée précise de ce que pourrait donner cette mine d'or, aux mains de gens qualifiés, visionnaires et pragmatiques… les jeunes cherchent à travailler, à valoriser leur environnement et à contribuer au développement et à l'essor local. Nous pourrons sortir toute notre région et celles limitrophes de cet enclavement socio-économique… C'est un trésor que nous avons entre les mains… Il faut qu'on en fasse une richesse créative… L'Etat se doit de nous accompagner, au départ pour faire aboutir ce projet », nous confie cette jeune journaliste détentrice d'un master en journalisme et communication.

M.O.

El Watan

BLOCAGE DANS PLUSIEURS ASSEMBLÉES POPULAIRES ET DE WILAYA

Les partis réclament l'intervention du ministère de l'Intérieur

● La capitale et les autres grandes villes du pays, à l'instar d'Oran, Constantine et Annaba, ne sont toujours pas dotées d'exécutifs, faute de compromis autour des candidats en lice ● Les partis réclament l'intervention du ministère de l'Intérieur pour «*clarifier*» les dispositions de la nouvelle loi électorale ● Face à ces blocages, une élection partielle n'est pas à exclure, selon nos sources.

Elles sont nombreuses les nouvelles Assemblées de commune et de wilaya (APW), issues des élections locales anticipées du 27 novembre, qui ne sont pas encore installées alors que les tribunaux administratifs et le Conseil d'Etat ont statué, selon nos sources, sur l'ensemble des recours introduits par les partis politiques et les listes indépendantes. Les derniers verdicts ont été rendus jeudi 16 décembre. Néanmoins, la cause principale de ce retard réside dans les difficultés rencontrées pour nouer des alliances entre les listes vainqueurs de sièges, d'autant que lors de ce double scrutin il n'y a pas eu de majorités absolues, mais seulement des majorités relatives dans la plupart des APW et plus de deux listes ayant obtenu plus de 35% des voix exprimées au niveau de 14 APW, ce qui leur permet de briguer le poste de président de ces assemblées. Ainsi en plus de l'absence de consensus entre ces listes «victorieuses», certaines formations évoquent un vide juridique provoqué par les amendements apportés dernièrement au code électoral. La capitale et les autres grandes villes, comme Oran, Constantine ou Annaba, ne sont toujours pas dotées d'exécutifs (APW), faute de compromis autour d'un candidat. L'installation des assemblées communales et de wi-laya se fait au cas par cas. Le sort de l'APW d'Alger (divisée entre Le FLN et El Mostakbel) devrait être connu aujourd'hui : les deux partis ont décidé de faire front commun, apprend-on. Hakim Belahcel, membre de l'instance présidentielle du Front des forces socialistes (FFS), évoque

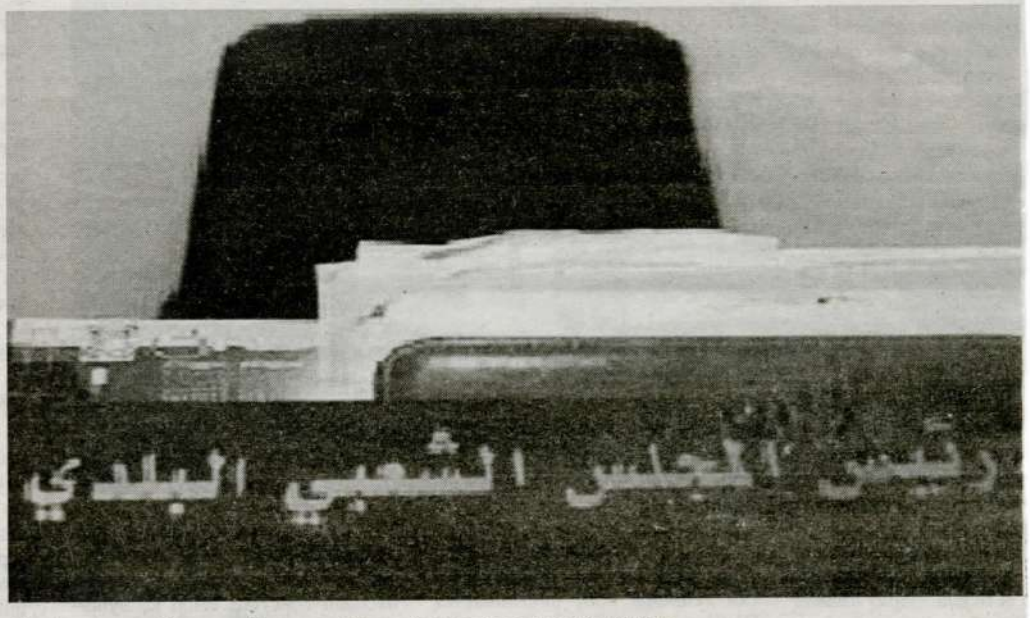

Nombreuses sont les nouvelles assemblées qui ne sont pas encore installées

les «*affres*» de la nouvelle loi portant régime électoral qui ouvre, s'offusque-t-il, la voie aux «*arrangements souterrains et contre-nature*» pour l'établissement des majori-tés au sein des assemblées locales.

«NOUS AVONS SAISI LE WALI»

«*Le FFS a obtenu la majorité dans plusieurs communes de Tizi Ouzou et de Béjaïa. Mais nous considérons injuste que des listes perdantes prétendent à la faveur de cette loi (la coalition des perdants contre les gagnants) prendre les commandes de beaucoup de collectivités. Cette démarche est en contradiction totale avec le choix populaire majoritaire*», s'insurge encore une fois le Dr Belahcel, qui parle de l'installation d'une vingtaine d'APC à Tizi Ouzou et de 18 à Béjaïa. Tous les partis pointent du doigt les dispositions de la nouvelle loi électorale qui «*provoquent des blocages juridiques*» à travers la majorité des communes. Dans ce sens, Abdelali Haddani Chérif, vice-président du comité électoral du MSP, parle de plusieurs communes où une seule liste a obtenu la majorité relative de plus de 35% et dont le candidat à la présidence de l'APC, issu de la même liste, ne fait pas consensus autour de lui. «*Le code communal pour rappel évoque uniquement le cas où deux listes ont plus de 35%, aucune liste n'a plus de 35% et le cas de la liste majoritaire. Mais le cas d'une seule liste est ignoré et, de ce fait, des dizaines de communes risquent le blocage. Nous avons saisi le wali et nous attendons également l'intervention du ministère de l'Intérieur pour apporter des clarifications afin de combler ce vide juridique*», indique-t-il. Face à ces blocages, une élection partielle n'est pas, selon nos sources, à exclure. Une manière de régler également le problème des 8 communes où il n'y a pas eu d'élection le 27 novembre dernier. «*Les autorités doivent intervenir, car le blocage des assemblées aura des répercussions sur le renouvellement partiel des membres du Conseil de la nation prévu normalement dans une dizaine de jours*», affirment les partis.

Nabila Amir

Le Soir D'ALGERIE

RECOURS ÉLECTORAUX À ALGER ET BÉJAÏA

Le FFS débouté par le Conseil d'État

Au moment où de nombreuses assemblées locales issues des dernières élections du 27 novembre sont toujours bloquées, la majorité des recours introduits par les partis politiques ont été rejetés par la justice.

Karim Aimeur - Alger (Le Soir) - Le Conseil d'État a débouté le FFS qui a déposé deux recours pour contester les résultats des élections locales du 27 novembre dernier concernant les Assemblées populaires de wilaya d'Alger, où le parti a gagné 4 sièges, et de Béjaïa, où il a eu 15 sièges. Le parti avait dénoncé des cas de fraude et la falsification des P-V de dépouillement, dénonçant « le bourrage des P-V qui a remplacé le bourrage des urnes qui se pratiquait par le passé ». «Les recours ont été acceptés dans la forme mais rejetés dans le fond. C'est le sort qui a été réservé à la majorité des recours, y compris des autres partis politiques », fait savoir Hakim Belahcel, membre de l'instance présidentielle du parti, contacté par nos soins. Dans la wilaya de Béjaïa, le rejet du recours n'a pas impacté la configuration de la composante de l'APW, présidée toujours par le FFS, après quelques arrangements avec les autres partis.

La nouvelle assemblée devait être installée dans l'après-midi d'hier, avec le renouvellement du mandat au président sortant, Mehenni Hadadou, qui emboîte ainsi le pas au premier secrétaire du parti, Youcef Aouchiche, reconduit, après d'âpres tractations, à la tête de l'APW de Tizi-Ouzou.Mais dans la wilaya d'Alger, le rejet du recours du FFS relègue le parti au rôle de figurant avec ses quatre représentants au sein de l'APW qui sera installée aujourd'hui. Le FFS conteste également les résultats des élections au niveau de certaines communes, dont celle de Cheraga à Alger, où il a été accrédité d'un seul siège sur les 23 que compte l'APC. Hier, nous avons reçu dans la rédaction Mehamed Salah, membre du Conseil national du FFS, et Bouhous Abdelmalek, élu du parti dans cette commune algéroise, venus exposer des cas de fraude qui ont émaillé l'opération électorale, P-V de dépouillement à l'appui. Dans cette commune, le FFS a difficilement constitué sa liste de candidature. Rejetée dans un premier temps par la délégation de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), elle sera réhabilitée par le tribunal administratif.

Selon nos interlocuteurs, le scrutin a été entaché de fraude dans la majorité des bureaux de vote de cette commune où le mouvement El Binaa et le PLJ ont remporté sept sièges chacun. « La majorité des P-V comportent des irrégularités », expliquent-ils, réclamant l'annulation des résultats et le recomptage des bulletins. Nos deux interlocuteurs ont affirmé que la liste a introduit un recours au niveau du Conseil d'État qui n'a pas encore rendu sa décision. «Au moment où l'on s'attendait au verdict du Conseil d'État, nous avons été surpris par la programmation de la cérémonie d'installation de la nouvelle assemblée par le wali délégué. Après son installation (samedi), j'ai demandé la parole et interpellé le wali en lui disant qu'il n'avait pas le droit d'installer une assemblée dont les recours ne sont pas encore tranchés par la justice », relate Mehamed Salah, précisant que le poste de maire est octroyé à un candidat du mouvement El Binaa. Aussi, nos interlocuteurs ont annoncé un dépôt de plainte au tribunal pénal pour « trafic de P-V ».

K. A.

LIBERTE
LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER

IL A ÉTÉ RECONDUIT HIER À LA TÊTE DE L'APW DE BÉJAÏA

Mehenni Haddadou plébiscité

La cérémonie d'investiture marquant le début du nouveau mandat de l'APW de Béjaïa a été présidée par le wali, Kamel-Eddine Kerbouche, en présence des membres de l'exécutif de la wilaya, des autorités sécuritaires et judiciaires, des représentants de la société civile ainsi que de nombreux citoyens.

L'élu du Front des forces socialistes (FFS), Mehenni Haddadou, a été reconduit à la tête de l'Assemblée populaire de la wilaya (APW) de Béjaïa, à l'issue d'un vote à bulletins secrets qui s'est déroulé, hier après-midi, à la salle des congrès de la wilaya. Le candidat du FFS, qui n'est autre que le P/APW sortant, a été réélu, sans surprise, avec 38 voix sur les 43 votants, tandis que 4 membres ont voté contre et un bulletin a été annulé.

La cérémonie d'investiture marquant le début du nouveau mandat de l'APW de Béjaïa a été présidée par le wali, Kamel-Eddine Kerbouche, et à laquelle ont pris part des membres de l'exécutif de la wilaya, des autorités sécuritaires et judiciaires, des représentants de la société civile, ainsi que de nombreux citoyens.

Il faut dire que la reconduction de M. Haddadou en tant que P/APW de Béjaïa pour un second mandat successif est le fruit de laborieuses tractations engagées, au lendemain des élections du 27 novembre dernier, avec les élus d'autres listes concurrentes. Des tractations et négociations de coulisses qui ont abouti à des alliances politiques scellées, notamment, avec le FLN et d'autres élus indépendants.

Lors de sa prise de parole, hier, devant l'assistance, le P/APW de Béjaïa a appelé l'ensemble de ses camarades élus à *"travailler dans la collégialité"* dans l'intérêt de la région.

En outre, M. Haddadou a plaidé pour l'organisation, dans les meilleurs délais, des élections partielles dans les communes n'ayant pas présenté de listes de candidatures lors du dernier scrutin, sachant que la wilaya de Béjaïa compte 4 APC, à savoir Akbou, Toudja, Feraoun et M'cisna.

Notons, par ailleurs, qu'hier, dans la matinée, le wali de Béjaïa, Kamel-Eddine Kerbouche, a présidé la cérémonie d'installation de la nouvelle Assemblée populaire communale de Béjaïa, qui s'est déroulée à la salle des délibérations de la même APC, sise à l'antenne administrative communale d'El-Khemis. Composée de 33 élus, cette Assemblée devrait élire aujourd'hui, lundi 20 décembre, son président et désigner, par la même occasion, les membres de son exécutif, constitué de 6 vice-présidents et de 6 commissions permanentes.

À en croire certaines indiscrétions, le parti du Front de libération nationale (FLN), qui dispose d'une majorité relative au sein de l'Assemblée avec ses 15 élus, devrait présenter, aujourd'hui, un candidat à la présidence de l'APC qui ne fait pas le consensus, y compris à l'intérieur de son groupe d'élus. Selon notre source, une bonne partie des élus du FLN conteste le choix de son mouhafedh qui aurait jeté son dévolu sur l'un de ses éléments les plus "dociles", au détriment de tout autre critère objectif.

Par ailleurs, on croit savoir aussi que des élus du FFS et ceux issus de la liste indépendante dénommée "Tafat n'Bgayet" (Lumière de Béjaïa) feront partie de l'exécutif communal, en vertu des alliances politiques contractées en amont avec les responsables locaux de l'ex-parti unique. En revanche, la liste indépendante appelée "Assirem" (Espoir), qui s'est classée en deuxième position en raflant huit sièges à l'issue du dernier scrutin, refuse de prendre une vice-présidence, se contentant de présider aux destinées de deux commissions permanentes au sein de la même Assemblée.

KAMAL OUHNIA

D.R.